

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات  
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم  
الإيكولوجية

 الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم  
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات  
النظم الإيكولوجية  
الدورة التاسعة

بون، ألمانيا، 3-9 تموز/يوليه 2022

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت\*

الطلبات والإسهامات والاقتراحات بشأن العناصر الإضافية لبرنامج

العمل المتجدد للمنبر حتى العام 2030

 الطلبات والإسهامات والاقتراحات بشأن العناصر الإضافية لبرنامج العمل المتجدد للمنبر  
حتى العام 2030

مذكرة من الأمانة

مقدمة

1- في الفقرة 8 من الفرع ثانياً من المقرر م ح د-1/7، قرر الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إعادة النظر، في دورته التاسعة، في الطلبات والإسهامات والاقتراحات الواردة في الوقت المناسب للنظر فيها في تلك الدورة، بما في ذلك إجراء تقييم عالمي ثاني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم للتواصل الإيكولوجي، وطلب إلى الأمانة التنفيذية إدراج المسألة على جدول أعمال الدورة التاسعة.

2- وفي المقرر نفسه، أطلق الاجتماع العام دعوة إلى تقديم المزيد من الطلبات والإسهامات والاقتراحات فيما يتعلق ببرنامج العمل، في الوقت المناسب لكي ينظر فيها الاجتماع العام في دورته العاشرة، والنظر في نفس الدورة في الحاجة إلى المزيد من الدعوات.

3- وتعرض الفروع التالية معلومات عن السياق والجدول الزمنية الممكنة للتقييم حتى عام 2030 (الفرع أولاً والمرفق الأول)، والطلبات الواردة لإجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (الفرع ثانياً) وتقييم للتواصل الإيكولوجي (الفرع ثالثاً) قبل الدورة السابعة للاجتماع العام، وكذلك بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الاجتماع العام في دورتيه التاسعة والعاشرة (الفرع رابعاً). ويرد في المرفق الثاني تقرير تحيد النطاق الأولي لإجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بينما يرد في المرفق الثالث العناصر المتعلقة بتقييم مواضيعي للتواصل.

## أولاً- السياق: الجداول الزمنية الممكنة للتقييم حتى عام 2030

4- وطلب الاجتماع العام، في مقرره م ح د-6/2، إلى فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب أن يقوموا، بدعم من الأمانة، بإطلاق دعوة رسمية لتلقي الطلبات والإسهامات والاقتراحات، بخصوص الأولويات على المدى القريب أو الاحتياجات الاستراتيجية على المدى البعيد، وتجميع الردود، كأساس لتطوير برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للفترة حتى عام 2030. واستجابة لهذا المقرر، أصدرت الأمانة التنفيذية هذه الدعوة الرسمية في 11 تموز/يوليه 2018 (الإخطار EM/2018/14)، وقام فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب بتجميع الردود المتلقاة في تقريرهما عن ترتيب أولويات الطلبات والإسهامات والاقتراحات بخصوص الأولويات على المدى القريب والاحتياجات الاستراتيجية على المدى البعيد لبرنامج العمل التالي للمنبر (IPBES/7/6/Add.1). وفي هذا التقرير، جمع فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب الردود المتلقاة في خمسة مواضيع عامة:

- (أ) الموضوع 1: تعزيز التنوع البيولوجي من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛  
 (ب) الموضوع 2: فهم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغير التحويلي لتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي؛  
 (ج) الموضوع 3: قياس أثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر؛  
 (د) الموضوع 4: التواصل؛  
 (هـ) الموضوع 5: الضغوط، والحالة والاتجاهات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

5- واعتمد الاجتماع العام، في اجتماعه السابع في مقرره م ح د-1/7، برنامج العمل المتجدد للمنبر للفترة حتى عام 2030، الذي يتضمن ثلاث مواضيع، تعتبر "مواضيع ذات أولوية" على النحو التالي:  
 (أ) فهم أهمية التنوع البيولوجي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛  
 (ب) فهم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغير التحويلي لتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي؛  
 (ج) قياس أثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر.

6- وبالرغم من إدراج تقييم مواضيعي للروابط القائمة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة (تقييم العلاقة) وتقييم مواضيعي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغير التحويلي والخيارات الممكنة لتحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي (تقييم التغير التحويلي) وتقييم منهجي لأثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر (تقييم الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي) في برنامج العمل كمخرجات في إطار هذه الموضوعات الثلاثة، قرر الاجتماع العام إعادة النظر، في دورته التاسعة، في الطلبات والإسهامات والاقتراحات الواردة في الوقت المناسب للنظر فيها في تلك الدورة، بما في ذلك لإجراء تقييم عالمي ثاني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم للتواصل الإيكولوجي.

7- وفي الفقرات من 1 إلى 3 من الفرع ثانياً من المقرر م ح د-1/8، وافق الاجتماع العام على إجراء تقييم للعلاقة وتقييم التغير التحويلي لكي ينظر فيه الاجتماع العام في دورته الحادية عشرة.

8- وفي الفقرة 4 من الفرع ثانياً من المقرر م ح د-1/7، وافق الاجتماع العام على عملية تحديد النطاق لتقييم الأعمال التجارية التنوع البيولوجي لكي ينظر فيها الاجتماع في دورته التاسعة، وقرر النظر في إجراء هذا التقييم على مدى سنتين باتباع نهج المسار السريع. وسيُدعى الاجتماع العام في دورته التاسعة إلى اتخاذ قرار بشأن إجراء التقييم، بما في ذلك جدول الزمني. وكما دُكر بالفعل في الوثيقة IPBES/8/INF/7 بشأن التقدم المحرز في تحديد نطاق التقييم المنهجي لأثر الأعمال التجارية واعتمادها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، اقترح تأخير بدء تقييم الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي حتى الدورة العاشرة للاجتماع العام، بسبب قيود مختلفة تتعلق بالموارد ولتجنب الموافقة على التقييمات الثلاثة، بما في ذلك تقييم العلاقة والتغير التحويلي، المقرر إجراؤها للدورة الحادية عشرة للاجتماع العام (انظر الجدول الزمني الإرشادي في المرفق الأول لتلك الوثيقة).

9- وعملاً بالممارسة المتبعة في المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، لا ينبغي إعداد أكثر من ثلاثة تقييمات في أي وقت، وينبغي ألا ينظر الاجتماع العام إلا في تقييم واحد في أي دورة من دوراته. وعلاوة على ذلك، يُقترح أن يتم، حيثما أمكن، تخصيص فترة واحدة بين الدورات بين قرار إجراء التقييم وبدء التقييم لإنشاء وحدة دعم تقني واختيار الخبراء، لتمكين أفرقة الخبراء المعنية بالتقييم من الاستفادة الكاملة من الوقت المخصص لأي تقييم.

10- وبأخذ جميع هذه الاعتبارات في الحسبان، يمكن إجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بين الدورتين الحادية عشرة والخامسة عشرة للاجتماع العام (المقرر عقدهما بشكل مبدئي في عامي 2024 و2028 على التوالي)، مع إجراء عملية تحديد النطاق بين الدورتين العاشرة (المقرر عقدها في نيسان/أبريل 2023) والحادية عشرة للاجتماع العام. ومن شأن هذا الجدول الزمني أن يمكن التقييم العالمي الثاني من المساهمة بشكل مثمر في استعراض التقدم المحرز نحو أهداف عام 2030 وغايات عام 2050 المقترحة كجزء من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وسيُتبعين تحديد الجدول الزمني الدقيق بمجرد اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

11- ومن شأن هذا الجدول الزمني أيضاً أن يمكن التقييم العالمي الثاني من الاستفادة من نتائج تقييمي العلاقة والتغير التحويلي، وكذلك تقييم الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي، وربما أي تقييمات مركزة أقصر قد يقرر الاجتماع العام البدء في إجرائها.

12- ومن المحتمل أن يؤدي اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 إلى الحاجة إلى إجراء بعض التقييمات الموجهة للغاية لقضايا مواضيعية أو منهجية محددة، وهو ما من شأنه أن يدعم رصد الإطار وتنفيذه. وبالنظر إلى أن تقييمي العلاقة والتغير التحويلي يتسمان بالنطاق الواسع للغاية وأن التقييم العالمي الثاني قد يكون شاملاً بنفس القدر، فقد يرغب المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تركيز قدرته المتبقية على التقييمات المواضيعية أو المنهجية ذات النطاق الأصغر. ويمكن إجراء أي تقييم من هذا القبيل كتقييم يتبع نهج المسار السريع بفترة استعراض واحدة فقط، ويمكن أن يستند إلى تقرير تحديد النطاق الأولي الذي أعده فريق الخبراء المتعدد التخصصات بدلاً من عملية تحديد نطاق كاملة بمساعدة خبراء إضافيين في مجال تحديد النطاق. فعلى سبيل المثال، جرى الانتهاء من تقرير التقييم بشأن الملقحات والتلقيح وإنتاج الغذاء وتقرير التقييم المنهجي بشأن سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على أساس تقارير تحديد النطاق الأولية. ومن حيث المبدأ، يمكن إجراء ما يصل إلى ثلاثة تقييمات تتبع نهج المسار السريع في الفترة حتى العام 2030، مع استكمال تقييمين من هذه التقييمات قبل التقييم العالمي الثاني، على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم بين الدورتين الحادية عشرة والثالثة عشرة للاجتماع العام (المقرر عقدهما بشكل مبدئي في عامي 2024 و2026 على التوالي)، على أساس تقرير تحديد النطاق الأولي الذي أعده فريق الخبراء المتعدد التخصصات؛

(ب) إجراء تقييم بين الدورتين الثانية عشرة والرابعة عشرة للاجتماع العام (المقرر عقدهما بشكل مبدئي في عامي 2025 و2027 على التوالي)، على أساس تقرير تحديد النطاق الأولي الذي أعده فريق الخبراء المتعدد التخصصات؛

(ج) إذا رأى الاجتماع العام، على أساس تجربة إجراء هذين التقييمين الأوليين، أن النهج مناسب، يمكن إجراء تقييم أكثر تركيزاً في موعد لاحق، على سبيل المثال بين الدورتين الرابعة عشرة والسادسة عشرة للاجتماع العام (المقرر عقدهما مبدئياً في عامي 2027 و2029 على التوالي)؛ عقب دعوة أخرى إلى تقديم الطلبات والإسهامات والاقتراحات وعلى أساس تقرير تحديد النطاق الأولي الذي أعده فريق الخبراء المتعدد التخصصات.

### ثانياً - الطلبات الخاصة بإجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

13- استجابة للدعوة الصادرة في 11 تموز/يوليه 2018 (الإخطار EM/2018/14؛ انظر الفقرة 4 أعلاه)، تلقى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية عدة طلبات وإسهامات واقتراحات تتعلق بإجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ودمج المكونات الإقليمية والعالمية في هذا التقييم، على النحو التالي:

(أ) دعا مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في طلبه إلى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الوارد في مرفق المقرر 36/14، المنبر إلى أن يأخذ في الاعتبار، عند وضع إطاره الاستراتيجي وبرنامج عمله حتى عام 2030، ضمن أمور أخرى، أن يتم النظر بعناية في نطاق وتوقيت أي تقييم عالمي في المستقبل، بما في ذلك النظر في تقييم واحد يدمج المكونات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد للمكونات الإقليمية، وذلك لخدمة احتياجات التقييم الناشئة عن إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ب) أعرب الاتحاد الأوروبي، في طلبه، عن دعمه للطلب المقدم من اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنه في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، كان من المتوقع أن تتفق الأطراف على إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والذي كان سيصبح الإطار العالمي لمعالجة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك إلى أن من المهم أن يحتفظ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بالمرونة اللازمة حتى يتمكن من الاستجابة لهذا الإطار بمجرد الاتفاق عليه، ولتوفير التقييمات والأنشطة الأخرى التي من شأنها أن تدعم تنفيذه على جميع المستويات، بما في ذلك مع مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة؛

(د) قدمت اليابان طلباً لتنفيذ تقييم عالمي، من شأنه أن يقيّم تحقيق الإطار العالمي حتى عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ويوفر معلومات علمية مهمة لتطوير إطار لفترة ما بعد عام 2030. لذلك ينبغي تنفيذ التقييم وإتمامه بحلول عام 2028، ولكن في موعد لا يتجاوز النصف الأول من عام 2029. واقترحت اليابان أيضاً، من بين أمور أخرى، تنفيذ التقييمات دون الإقليمية والإقليمية بطريقة متكاملة مع التقييم العالمي وأن يتم دعم أعضاء المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الذين يقومون بإجراء تقييمات دون إقليمية وإقليمية من خلال إنشاء محاور إقليمية؛

(هـ) طلبت النرويج أن يُدرج المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية خطاً لإجراء تقييم عالمي جديد في مرحلة ما خلال الفترة 2020-2030 من برنامج العمل المتجدد (في 2028 أو 2029، على سبيل المثال) لدعم إجراء أي متابعة للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي

للفترة 2011-2020 وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2030. وافقت النرويج على أن هناك سبباً للنظر في الدروس المستفادة فيما يتعلق بتكامل التقييمات الإقليمية والعالمية والنظر في إنتاج تقييم واحد يدمج المكونات الإقليمية والعالمية؛

(و) توقعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في سياق عمل اتفاقية التنوع البيولوجي والمقترحات المتعلقة بإطار شامل للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ضرورة إجراء تقييم عالمي إضافي يتماشى مع دورة الإبلاغ بموجب إطار ما بعد عام 2020. واقترحت المملكة المتحدة التفكير بشكل أكبر في القيمة المضافة والنطاق الجغرافي والتنظيم فيما يتعلق بالتقييمات الإقليمية، وأشارت إلى أن الأبعاد الإقليمية يمكن معالجتها بشكل أفضل في إطار تقييم عالمي، بدلاً من معالجة كل منها على حدة، وأنها قد تكون أكثر فائدة إذا عولجت بتفصيل أدق بدلاً من المناطق الأربع الحالية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأشارت المملكة المتحدة كذلك إلى أن الاحتياجات المحددة لاتفاقية التنوع البيولوجي تستفيد من مزيد من الدراسة إلى جانب تطوير واعتماد إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020.

14- ودعا مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أيضاً في مقرره 36/14 المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى السماح بمدخلات إضافية في برنامج عمله حتى عام 2030 في ضوء إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وطلب إلى الأمانة التنفيذية للاتفاقية أن تعد مقترحات لطلب آخر من المقرر أن ينظر فيها لإدراجه في برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حتى عام 2030، لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ولكي ينظر فيها لاحقاً مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر، بغية دعم تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

15- وأعدت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع والعشرين مشروع مقرر بشأن برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، لكي يقوم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بوضعه في صيغته النهائية واعتماده في اجتماعه الخامس عشر، المتوقع انعقاده بعد الدورة التاسعة للاجتماع العام.

16- كما تم تلقي عدد من المساهمات بشأن القضايا المواضيعية، تركز على أنواع معينة وأنظمة إيكولوجية محددة وضغوط مباشرة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أو تفاعلات بعينها. وأشار فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب في تقريرهم إلى الاجتماع العام (IPBES/7/6/Add.1) إلى أنه يمكن تناول هذه المساهمات باعتبارها مكونات لتقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقد شملت ما يلي:

(أ) معلومات عن حالة حفظ الأنواع المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض التي يتم الاتجار بها دولياً، لا سيما في الدول النامية الغنية بالتنوع البيولوجي، على مستوى خاص بالأنواع ومدى خاص بالدولة، بالإضافة إلى معلومات وإرشادات للحفاظ على استخدام الأنواع عند مستويات مستدامة بيولوجياً (مقدمة من اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض)؛

(ب) أراضي الخث (اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة باعتبارها موئلاً للطيور المائية)؛

(ج) النظم الإيكولوجية للمياه العذبة (البرازيل وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية)؛

(د) النظم الإيكولوجية البحرية (فرنسا والنرويج والاتحاد الأوروبي ومعهد التنمية المستدامة والبحوث، الهند)؛

(هـ) العلاقة بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (فنلندا والمكسيك)؛

(و) تأثير التلوث على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المكسيك)؛

- (ز) تقييم طرق رصد التنوع البيولوجي في مشاريع الاستعادة (البرازيل)؛
- (ح) تقييم طرق تحديد أولويات مناطق حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (البرازيل)؛
- (ط) اختيار وتطبيق مؤشرات انهيار النظام الإيكولوجي من أجل تقييمات المخاطر (كولومبيا)؛
- (ي) حالة السكان الأصليين والمحليين الذين يعتمدون بشكل مباشر على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (فرنسا)؛
- (ك) تقييم الغطاء النباتي ورصده (جنوب أفريقيا)؛
- (ل) تقييم تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (جنوب أفريقيا)؛
- (م) تقييم حفظ التراث الثقافي واستخدامه المستدام (جنوب أفريقيا)؛
- (ن) تقييم أساليب توجيه جهود المساءلة الوطنية من أجل حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييمات الأثر، بما في ذلك تعريف المؤشرات (البرازيل)؛
- (س) التقييم المنهجي لمعارف السكان الأصليين والمحليين فيما يتعلق بالبحث والرصد والتقييم في مجال التنوع البيولوجي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)؛
- (ع) التنوع البيولوجي للتربة (المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للتربة؛ النموذج الأفريقي لشبكة الغابات)؛
- (ف) أجهزة وعمليات الكسح (اقترح لإنشاء فريق خبراء؛ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الفريق المتخصص لحفظ النسور)؛
- (ص) مكونات الطبيعة للأحيائية (الرابطة الأوروبية للحفاظ على التراث الجيولوجي)؛
- (ق) دور المناطق المحمية في تحقيق أهداف الحفظ العالمية (الرابطة الدولية لصناعة النفط من أجل الحفاظ على البيئة)؛
- (ر) المسائل المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي (اثان من خبراء المعارف المتعلقة بالسكان الأصليين والمحليين).

### ثالثاً - طلبات لإجراء تقييم مواضيعي للتوصيل

17- فيما يتعلق بمسألة تقييم التوصيل الإيكولوجي، تلقى المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية العديد من الطلبات والمدخلات والاقتراحات التي تتعلق بموضوع التوصيل استجابة للدعوة إلى تقديم طلبات ومدخلات واقتراحات المشار إليها في الفقرتين 4 و13 أعلاه، على النحو التالي:

- (أ) قدمت اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة والاتفاقات المرتبطة بها واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي طلباً لإجراء تقييم بشأن الحفاظ على التوصيل. وفي سياق الطلب، تم فهم إدارة حفظ التوصيل على أنها نهج استراتيجي للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وللمساعدة في ربط الموائل عبر المناظر البحرية البرية بأكملها، والتي يمكن أن تمكن الأنواع من التحرك وأنظمتها الإيكولوجية من التكيف مع تغير الظروف. واقترحت الاتفاقيتان عدداً من العناصر المحددة التي تم تضمينها في المرفق الثالث لهذه المذكرة؛
- (ب) قدمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في إفريقيا، طلباً لإجراء تقييم للتوصيل كمفهوم إيكولوجي أوسع. واقترحت الاتفاقية عدداً من العناصر المحددة التي تم تضمينها في المرفق الثالث لهذه المذكرة؛

(ج) قدمت فرنسا طلباً لتقييم التفتت كمحرك رئيسي لفقدان التنوع البيولوجي. وذكرت فرنسا في طلبها أن التفتت جاء نتيجة تشييد الجدران والطرق والسكك الحديدية وغيرها من الحواجز المادية التي لا يمكن تجاوزها. ومن المتوقع أن يزداد تشييدها في المستقبل وما ينتج عن ذلك من استمرار تفتت النظم الإيكولوجية مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في التنوع البيولوجي. وتوقع فرنسا أن يجمع أي تقييم للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المعارف القائمة ذات الصلة، وأن يلفت انتباه صانعي السياسات إلى هذه القضية الرئيسية وأن يزودهم بالأدوات اللازمة لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي الناجم عن التفتت؛

(د) قدم معهد الجغرافيا في الأكاديمية الروسية للعلوم اقتراحاً محدداً بشأن ممر إيكولوجي عابر للقارات يربط بين المناطق المحمية في آسيا وأوروبا.

#### رابعاً- الإجراء الذي يمكن أن يتخذه الاجتماع العام في دورتيه التاسعة والعاشر

18- من المتوقع أن يواصل مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر، تفتح طلبه لإجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وقد يقدم أيضاً طلبات أخرى لإجراء تقييمات مواضيعية أو منهجية لدعم تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 أو رصد التقدم نحو تحقيق أهدافه. وحيث أن المفاوضات بشأن الإطار لا تزال جارية وأن الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، الذي من المتوقع أن يُعتمد فيه الإطار، قد تم تأجيله بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) وأن من المتوقع عقده الآن عقب الدورة التاسعة للاجتماع العام، ومع الوضع في الاعتبار أيضاً جدول الأعمال الحافل للدورة التاسعة للاجتماع العام، يرى فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب أن الاجتماع العام قد يرغب في تأجيل النظر في إجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقييم مواضيعي للتوصيل إلى دورته العاشرة. وسينظر الاجتماع العام، في تلك الدورة، في تلك الطلبات إلى جانب أي طلبات ومدخلات واقتراحات أخرى قد يتم تلقيها استجابة لدعوة ستصدر عقب الدورة التاسعة للاجتماع العام، طبقاً للمقرر IPBES-7/1.

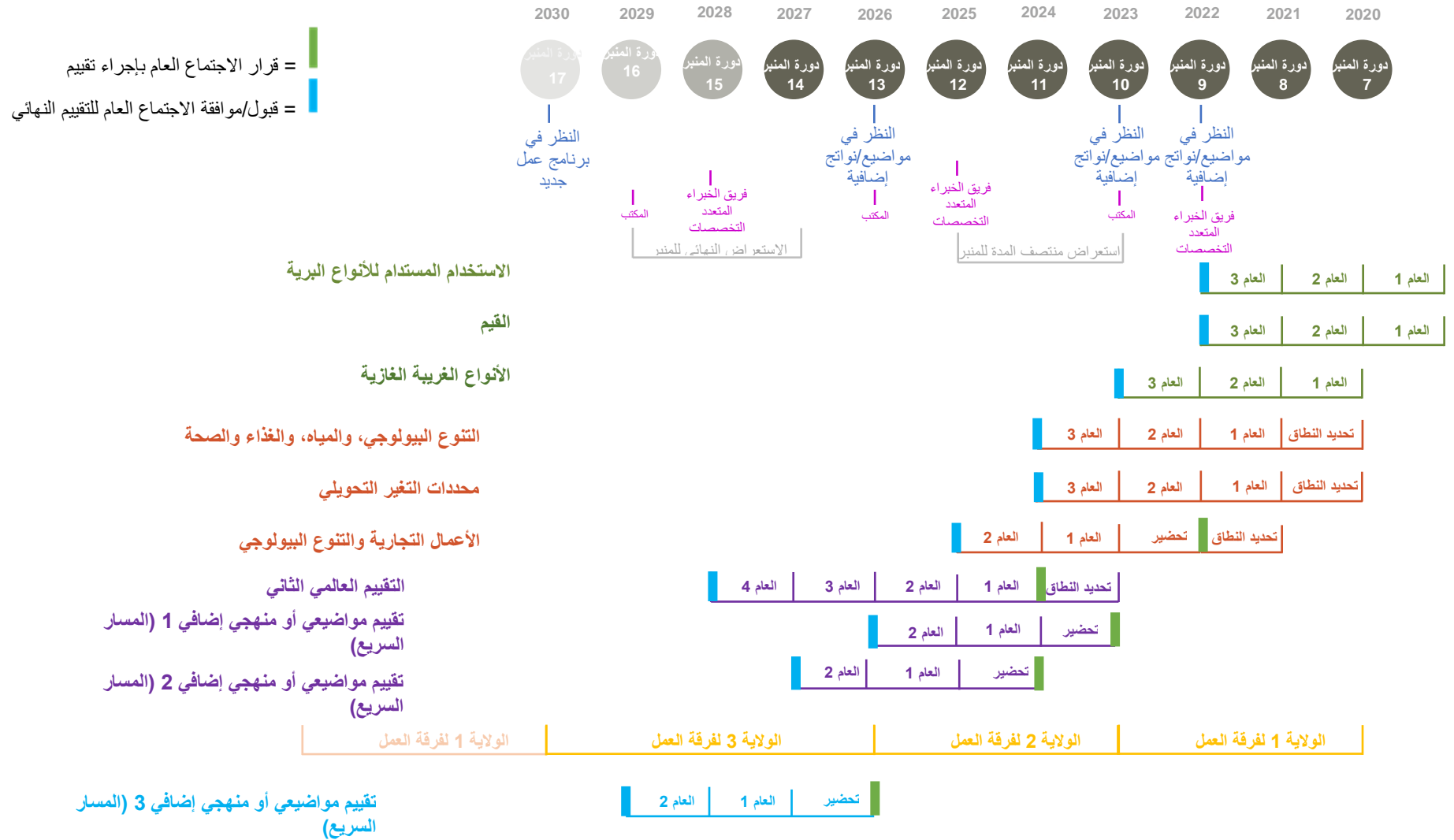
19- إبان التحضير للدورة العاشرة للاجتماع العام، سينظر فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب، طبقاً للمقرر IPBES-1/3، في الطلبات الخاصة بإجراء تقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وإجراء تقييم للتوصيل وأي طلبات ومدخلات واقتراحات أخرى ترد من خلال الدعوة الإضافية، وإعداد تقرير يحتوي على قائمة للطلبات حسب الأولوية، مع تحليل الأهمية العلمية والسياساتية للطلبات، بما في ذلك الحاجة المحتملة لتحديد نطاق إضافي والآثار المترتبة للطلبات على برنامج عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والاحتياجات من الموارد. وسيأخذ فريق الخبراء المتعدد التخصصات والمكتب في الاعتبار في هذه العملية تقرير تحديد النطاق الأولي للتقييم العالمي الثاني الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة ومشاريع العناصر المتعلقة بالتقييم المواضيعي للتوصيل المبينة في المرفق الثالث.

20- قد يرغب الاجتماع العام، في دورته التاسعة، في دعوة الأوساط العلمية إلى تسريع عملها بشأن سد الثغرات التي تم تحديدها خلال التقييم العالمي الأول للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وغير ذلك من التقييمات التي استكملها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وعملها بشأن الجوانب المشار إليها في تقرير تحديد النطاق الأولي (المرفق الثاني)، بحيث تتاح النتائج في الوقت المناسب للنظر فيها في تقييم عالمي ثانٍ محتمل.

21- على سبيل المثال، أشار تقرير التقييم المنهجي لسيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من السيناريوهات والنماذج المختلفة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل توفير هذه المعلومات الحاسمة. واضطلعت بالعمل فرقة العمل المعنية بالسيناريوهات والنماذج لتحفيز مثل هذه السيناريوهات والنماذج من أجل التقييمات المستقبلية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (انظر الوثيقتين IPBES/9/10 و IPBES/9/INF/16).

## المرفق الأول

## الإطار الزمني حتى 2030 للتقييمات الجارية والمستقبلية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية





## مشروع تقرير تحديد النطاق الأولي لتقييم عالمي ثانٍ للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

1- سيقم التقييم العالمي الثاني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (المشار إليه فيما يلي باسم "التقييم")، مثل التقييم العالمي الأول الذي اكتمل في عام 2019، حالة المعارف بشأن الاتجاهات السابقة والحالية والمستقبلية المحتملة في التفاعلات متعددة النطاقات بين السكان والطبيعة، مع مراعاة وجهات النظر العالمية وأنظمة المعارف المختلفة.

2- وسيستعرض التقييم جميع عناصر الإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والصلات فيما بينها. وسيحلل الاتجاهات السابقة والحالية والمستقبلية المحتملة في التنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة للسكان؛ وتأثيرها على نوعية معيشة جيدة؛ والقيم وخيارات الاستجابة فيما يتعلق بالطبيعة ومساهمات الطبيعة للسكان؛ والدوافع المباشرة وغير المباشرة لهذه الاتجاهات.

3- وسيركز التقييم على الأدلة الجديدة التي ظهرت منذ نشر تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وسيستند إلى التقييمات التي استكملها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ولا سيما تقييمات الترابط والتغيير التحويلي، وكذلك تقييمات النهج المستدام لأنواع البرية والأنواع الغريبة الغازية (جميع التقييمات المواضيعية)، والتقييم المنهجي للأعمال والتنوع البيولوجي وأي تقييمات مركزة أقصر يمكن إطلاقها في الدورة العاشرة للاجتماع العام.

4- وسيقوم التقييم، في ضوء الأدلة الجديدة المتاحة، بتحديث تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حسب الضرورة. وسيوفر خيارات عملية وملموسة للعمل لأنواع مختلفة من المستخدمين ولقطاعات مختلفة. وتتضمن بعض القضايا التي سيتم تطويرها بشكل أكبر مقارنة بالتقييم العالمي الأول ما يلي:

(أ) مواصلة النظر في التفاعلات بين دوافع تغير التنوع البيولوجي، بما في ذلك التفاعلات بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ والدور المحدد للطبيعة في إبطاء تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من حدته، وخيارات العمل للتصدي لهذه الدوافع في ضوء هذه التفاعلات؛

(ب) استعراض منظم للدوافع غير المباشرة، بما في ذلك تحليل أهميتها النسبية بالنسبة لفقدان التنوع البيولوجي (كما حدث مع الدوافع المباشرة للتقييم العالمي الأول)؛

(ج) تحليل متماسك ومتكامل للتوقعات السابقة والحالية والمستقبلية للتنوع البيولوجي ومساهمات الطبيعة للسكان وفقاً لسياسات مختلفة.

5- وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل التقييم الأبعاد الإقليمية والعالمية.

6- وسيدرس التقييم القضايا التي يعالجها إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 بقدر ما تسمح به الأدلة. وبناءً على ذلك، سيحاول التقييم أن يعالج بطريقة متوازنة حالة واتجاهات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في المجالات البحرية والمياه العذبة والأرضية؛ وجميع المجموعات التصنيفية، بما في ذلك اللاقاريات والتنوع البيولوجي الميكروبي، وكذلك النباتات والفقاريات؛ ودور كل من النظم البيئية الطبيعية والمدارة في تقديم المنافع للسكان؛ والنطاق الكامل للإجراءات المتخذة بشأن الحفظ والاستخدام المستدام وتقاسم المنافع وتوزيع الموارد والتكنولوجيا والمعارف والقدرات.

7- وعلى غرار التقييم العالمي الأول، سوف يمنح التقييم الثاني الاعتراف الكامل بالمعارف التقليدية والمحلية إلى جانب أنظمة المعارف الأخرى.

8- وسيحلل التقييم أيضاً التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 وسيساهم في رصد ومراجعة هذا الإطار، وفي وضع تصور لأي إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2030. كما سينظر التقييم في الجوانب المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالغذاء والمياه والصحة والطاقة والمناخ.

9- وسيساهم التقييم في تطوير قاعدة معرفية معززة لوضعي السياسات لاتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على العلم في سياق رؤية 2050 للتنوع البيولوجي، وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، وكذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والمساهمات والاستراتيجيات طويلة الأجل المحددة وطنياً لاتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (للمسائل المتعلقة بالروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ)، و خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10- وسيدعم التقييم العالمي الثاني تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، حيث سيتناول مجموعة واسعة من المستخدمين داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، حيث سيوفر الإطار إطاراً شاملاً للتنوع البيولوجي ليتم تنفيذه ليس فقط عن طريق الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي ولكن أيضاً عن طريق منظومة الأمم المتحدة بأكملها والعديد من الشركاء الآخرين.

### مشروع العناصر المتعلقة بتقييم مواضيعي للتوصيل

تؤخذ العناصر التالية من الطلبات الأصلية الواردة ويمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند مواصلة النظر في التقييم المواضيعي للتوصيل. ويمكن أيضاً دمج هذه العناصر في تقرير تحديد النطاق الأولي لتقييم خاص بنطاق أوسع.

(أ) يمكن أن تشير التوصيل إلى التوصيل الهيكلي (على سبيل المثال، التصحيحات، وسمات الربط مثل الممرات والحواجز، ومقاييس مثل الحجم والعزل والتفتت) والتوصيل الوظيفي (الدرجة التي يسهل بها المنظر أو يعيق الحركة بين تصحيحات الموارد من منظور الكائنات الحية)؛

(ب) وقد يقوم التقييم بما يلي:

- 1' النظر في كل من الأنواع ومستويات المجتمع، فضلاً عن التفاعلات الغذائية وتدفقات الطاقة، من النطاقات المحلية إلى النطاقات الإقليمية؛
- 2' تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها للمناظر الطبيعية أن تعزز الترابط والتدفقات بين المكونات الأساسية للشبكات البيئية (على سبيل المثال، التربة والمياه والكائنات الحية) من النطاقات المحلية إلى النطاقات الإقليمية؛
- 3' تقييم مدى كفاية وتماسك الشبكات البيئية من الناحية الوظيفية والنوعية، وكذلك من حيث المدى والتوزيع، بما في ذلك أفضل الممارسات؛
- 4' تقييم فعالية حماية وإدارة المناطق والشبكات، بما في ذلك متطلبات الحفاظ على التوصيل لتعيينات المواقع الدولية، على سبيل المثال بموجب اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مؤثلاً للطيور المائية واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، بهدف توفير الأساس العلمي لمبادرات الحفاظ على التوصيل واسعة النطاق من خلال الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛
- 5' استعراض نطاق قواعد البيانات الرئيسية الحالية لدعم التحليلات ذات الصلة وتوليفات المعلومات المتعلقة بالتوصيل، وتحديد الخيارات، لضمان الاستدامة وتحسين قابلية التشغيل والتنسيق لقواعد البيانات هذه لهذا الغرض، وذلك ضمن أمور أخرى؛
- 6' تقييم الخيارات لإنشاء قدرات الاحتفاظ بالبيانات والمعارف ذات الصلة ولتعزيز قدرات التحليل؛
- 7' التحقيق والإبلاغ عن الروابط بين التوصيل بين الأنواع المهاجرة وقدرة النظام الإيكولوجي على الصمود؛
- 8' بالنظر، على وجه الخصوص، إلى الخطة الاستراتيجية للأنواع المهاجرة للفترة 2015-2023، التي اعتمدها اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة في قرارها 11.2، وتقييم الاحتياجات ووضع أهداف مركزية لبحوث جديدة حول قضايا التوصيل الرئيسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تغير المناخ، الذي يؤثر على حالة الحفظ لكل مجموعة من المجموعات التصنيفية الرئيسية للحيوانات البرية المهاجرة.